

تقرير الحوكمة السنوي 2021

المحتويات

3	مقدمة
4	اولا : نبذة عن البنك
4	ثانيا : هيكل المساهمين
5	ثالثا : مجلس الإدارة
8	رابعا : رئيس مجلس الإدارة
9	خامسا : أمين سر المجلس
9	سادسا : ميثاق مجلس الإدارة
10	سابعا : اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
14	ثامنا : الإلتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري
15	تاسعا : تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك
21	عاشراً : الإدارة العليا و الهيكل التنظيمي
21	الحادى عشر : المسئولية الإجتماعية
22	الثانى عشر : الإفصاح و الشفافيه
23	الخاتمه

مقدمة

عرف البنك المركزي المصري "الحوكمة" على أنها مجموعة العلاقات بين إدارة البنك و مجلس إدارته و حملة الأسهم به و أصحاب المصالح الأخرى ، مع تحديد واضح للسلطات و المسؤوليات لكل منهم ، و تتناول الحوكمة الأسلوب الذي يتبعه مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك لتوجيه و مباشرة شؤونه و أنشطته اليومية.

و في ضوء هذا التعريف، يلتزم " بنك التنمية الصناعية " بضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة ، وذلك لضمان حقوق المساهمين و حماية مصالح نسبة الأقلية منهم ، و توضيح مسؤوليات مجلس الإدارة و كذلك تحديد دور أصحاب المصالح و مدى تأثيرها على نظام الحوكمة.

ويوضح هذا التقرير مدى حرص " بنك التنمية الصناعية " على تفعيل و تطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة و تعزيز مبدأ الإفصاح و الشفافية و كذلك الحد من تعارض المصالح و تعزيز كفاءة البيئة الرقابية داخل البنك.

يقدم " تقرير الحوكمة السنوي لعام 2021 " رؤية شاملة على ممارسات الحوكمة خلال العام ليعكس مساهمات كافة إدارات البنك و خاصة الإدارات الرقابية في إرساء و نشر ثقافة الحوكمة على مستوى البنك .

يعتبر تقرير الحوكمة السنوي هو المرجع لتقييم نتائج ممارسات الحوكمة و مدى تطويرها مقارنة بتقارير الأعوام السابقة لعام 2021 و ذلك بهدف ضمان كفاءة و فاعلية العمليات الإدارية و شفافية الإجراءات و تطبيقها على مستوى البنك.

أولاً : نبذة عن البنك

تأسس "بنك التنمية الصناعية" عام 1947 بالقانون رقم 131 لسنة 1947، ثم صدر قرار وزارة المالية رقم 65 لسنة 1975 بشأن تأسيس "البنك الصناعي"، ثم عدلت إلى "بنك التنمية الصناعية" بالقرار الوزاري رقم 144 لسنة 1976 ولتوضيح هوية البنك في الخارج أُضيف له كلمة "المصري" بموجب قانون رقم 214 لسنة 1991 ليصبح اسم البنك "بنك التنمية الصناعية المصري"، ثم تم دمج بنك العمال إلى "بنك التنمية الصناعية" في أكتوبر 2008 ليصبح اسم البنك "بنك التنمية الصناعية والعمال المصري".

ونتيجة لتطور وتنوع نشاطات البنك خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى يتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليه من تمويل وتنمية المشروعات الصناعية تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات ليصبح رأس المال المرخص به مليار جنيه والمصدر والمدفوع 500 مليون جنيه.

وفي إطار خطة طموحة لتوسيع قاعدته وإنتشاره وافق البنك المركزي المصري على تغيير اسم البنك ليصبح "بنك التنمية الصناعية" فقط اعتباراً من شهر أكتوبر عام 2018.

يعمل IDB على تقديم مجموعة متميزة من المنتجات والخدمات البنكية لعملائه من الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أنواعها.

يقدم البنك خدماته لعملائه في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بجانب الأوعية الإيداعية المتعددة المزايا وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لإستيراد الخامات والآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج.

وترتكز خطة البنك بالتوسع من خلال شبكة من الفروع تغطي كافة أنحاء الجمهورية مع التركيز على المناطق الإستراتيجية والحيوية وكذلك الريادة في باقة الخدمات التي يقدمها والأنشطة العديدة التي يقوم بها سواء علي مستوى الأفراد أو الشركات على النحو الذي يتواءم مع اسمه العريق وتاريخه الطويل.

ويهدف البنك من خلال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة في المقام الأول إلى تلبية الإحتياجات المتنوعة للمواطنين علي إختلاف مستوياتهم بما يحقق رضائهم و ضمان مستويات عالية من الجودة والأداء المتميز الذي يعود بالنفع على الجميع من خلال الدور التنموي الذي يتبناه البنك.

ثانياً : هيكل المساهمين

اسم المساهم	نسبة المساهمة
حصة المال العام	80%
صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	2.48%
بنك مصر	1.96%
صندوق التأمين للعاملين بقطاع الاعمال العام و الخاص	3.25%
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر	5.21%
آخرون	5.35%
أفراد	1.75%

ثالثاً : مجلس الإدارة

تضمن تشكيل مجلس الإدارة عام 2021 من سبعة أعضاء ، منهم عضوين تنفيذيين و خمسة أعضاء غير تنفيذيين ، حيث إنضم خلال عام 2021 عضوين غير تنفيذيين وهما السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض – عضواً مستقلاً من ذوي الخبرة و السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف – عضو ممثلاً عن صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام و الخاص ، في نوفمبر 2021 ، و تم إستقالة السيد/ حمدي محمد إسماعيل عزام – نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو تنفيذي.

يوضح الجدول التالي تفاصيل أعضاء المجلس خلال عام 2021

الصفة	تاريخ بدء العضوية	المهام	الإسم
عضو تنفيذي	2020/9/25	رئيس مجلس الإدارة	السيدة/ غادة حسين محمد البيلي
عضو تنفيذي	2016/12/08	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد / حمدي محمد اسماعيل عزام
عضو غير تنفيذي	2019/5/19	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	السيد/ عبد الحلیم محمد إبراهيم عمر
عضو غير تنفيذي	2016/12/20	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المرتبات و المكافآت عضو لجنة المراجعة	السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى
عضو غير تنفيذي	2020/9/25	عضو مجلس إدارة رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	السيد/ على محمود محمد شلبي
عضو غير تنفيذي	2021/7/11	عضو مجلس إدارة عضو لجنة المراجعة عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض
عضو غير تنفيذي	2021/7/11	عضو مجلس إدارة عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات	السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف

مهام مجلس الإدارة

يدير "بنك التنمية الصناعية" مجلس إدارة كفاء مسئول بصفة رئيسية عن تحديد أهداف البنك الإستراتيجية ، كما يقوم بالإشراف على قيام الإدارة العليا بعملها من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية و التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر بالبنك بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل و إستقراره.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن التوجيه و الإشراف و الرقابة في "بنك التنمية الصناعية " و تشمل مسؤوليات المجلس على وجه الخصوص مايلي:

- (1) المسؤوليات المكلف بها المجلس بموجب النظام الأساسي للبنك.
- (2) الإشراف على الأداء العام لكافة أعمال البنك.
- (3) إعتداد التوجيهات الإستراتيجية و الأهداف الرئيسية للبنك و الإشراف على تنفيذها و التأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
- (4) إعتداد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسؤوليات بالبنك.
- (5) إعتداد السياسات الخاصة بالمرتببات و المكافآت و مراجعتها و إعادة تقييمها دورياً بما يتسق مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
- (6) إختيار و الموافقة على تعيين كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك.
- (7) الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و إدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها و فاعلية تطبيقها .
- (8) الرقابة و الإشراف على أعمال البنك مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة العليا.
- (9) رقابة و إدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين.
- (10) إعتداد سياسات الإفصاح و التي يتم إعدادها من قبل إدارة الإلتزام و الحوكمة و التي يتم مراجعتها دورياً كل عام و الإشراف على تنفيذها في إطار أحكام القانون و المعايير الدولية.
- (11) التقييم السنوي لكفاءة و فاعلية سياسات و ممارسات الحوكمة و الرقابة الداخلية بالبنك.
- (12) نشر ثقافة الحوكمة بالبنك من خلال الإدارة العليا و تشجيع جميع العاملين على تطبيق ممارسات الحوكمة.
- (13) الإدراك و الفهم الواعي للبيئة الرقابية و القانونية التي تحيط بالبنك مع الإلتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابية و ضرورة إستمرار الحوار بين أعضاء المجلس و الجهات الرقابية داخل البنك بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر للوصول لأفضل القرارات بهدف تحقيق السلامة المالية للبنك .
- (14) تخصيص الوقت الملائم و الجهود المناسبة من كل الأعضاء لحسن إنجاز المجلس لمهامه.
- (15) الموافقة و التصديق على الإستراتيجيات و السياسات الخاصة بإدارة البنك على سبيل المثال سياسات المخاطر و مراجعتها دورياً كل عام و إعادة تقييمها، و وضع حدود مقبولة لها و التأكد من إتخاذ الإدارة العليا للبنك الخطوات اللازمة لتعريف و قياس و متابعة و مراقبة المخاطر وفقاً للسياسات و الإستراتيجيات الموضوعة .
- (16) إعتداد المجلس للسياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات و مراجعتها دورياً كل ثلاث سنوات او كلما دعت الحاجة لذلك و بالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة و سرية المعلومات بالبنك.

إجتماعات مجلس الإدارة

يعقد مجلس الإدارة جلساته كلما دعت الحاجة إلى إنعقاده بناء على دعوة الرئيس أو من يقوم مقامه في حالة غيابه أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل و ينعقد المجلس بصفة دورية عددا من المرات لا يقل عن العدد الذي يقرره البنك المركزي المصري ، ويجوز مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في إجتماعات المجلس من خلال الإتصال الهاتفى أو الإتصال عبر الفيديو .

ولا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا إذا حضره أغلبية عدد الأعضاء بشرط أن يكون بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه في حالة غيابه و تصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، كما تعتبر مشاركة العضو عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعليه في إجتماع مجلس الإدارة و يحق له التصويت و يتم حسابه في النصاب القانوني لإنعقاد المجلس و صحة القرارات الصادرة عنه.

يلتزم "بنك التنمية الصناعية" بتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصرى بإحاطة مجلس الإدارة بكافة التعليمات و الضوابط و المراسلات الصادرة عن البنك المركزي عن طريق مسئول الإلتزام و الحوكمة بالبنك ، و تكون مدرجة في ملف جميع إجتماعات مجلس الإدارة.

خلال عام 2021 إنعقد مجلس إدارة "بنك التنمية الصناعية" إحدى عشر مرة برئاسة الأستاذة/ غادة الببلي – رئيس مجلس الإدارة التنفيذي .

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة لإجتماعات المجلس خلال عام 2021

العضو	فترة الحضور خلال 2021	عدد مرات الحضور الفعلي	عدد مرات المشاركة عبر الفيديو	اجمالي عدد مرات الحضور
السيدة/ غادة حسين محمد الببلي	يناير الى ديسمبر	11		11
السيد/ حمدى محمد إسماعيل عزام	يناير الى ديسمبر	9		9
السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر	يناير الى ديسمبر	11		11
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	يناير الى ديسمبر	10		10
السيد/ على محمود محمد شلبى	يناير الى ديسمبر	5	6	11
السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض	يوليو الى ديسمبر	6	1	7
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف	يوليو الى ديسمبر	6		6

و تطبيقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في أغسطس 2011 ، تمت الدعوة إلى إجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين مع رئيس مجلس الإدارة بدون الأعضاء التنفيذيين وتم الإنعقاد في ديسمبر 2021.

رابعاً : رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة "بنك التنمية الصناعية" هو المسئول عن كفاءة المجلس بشكل عام و يقع على عاتقه مسئولية إرشاد و توجيه المجلس و ضمان فاعلية أدائه.

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والإختصاصات التالية:

- 1) الدعوة إلى إجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العمومية .
- 2) الإشراف و الموافقة على جدول أعمال المجلس و الموضوعات المطروحة في الإجتماع .
- 3) التأكد من توفير المعلومات الكافية و الصحيحة لأعضاء المجلس بشأن الموضوعات قيد المناقشة.
- 4) الإشراف على سير أعمال المجلس و التأكد من مناقشة الموضوعات المطروحة بشكل فعال و في الوقت المناسب.
- 5) حث أعضاء المجلس على حضور جميع اجتماعات المجلس و عقد اللجان المنبثقة عنه و مشاركتهم بشكل فعال في القيام بمهامهم و مسؤولياتهم، و تشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس.
- 6) التوقيع على مستخرجات قرارات المجلس .
- 7) الإشراف على التقييم السنوي لأداء المجلس.
- 8) التوقيع على البيانات المالية الفصلية و نصف السنوية و السنوية للبنك.
- 9) صلاحية التوقيع عن البنك.
- 10) الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية.
- 11) تزويد المجلس و لجان المجلس بالتقارير المطلوبة و الإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها و الموافقة عليها.
- 12) إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء و أنشطة البنك المختلفة.
- 13) الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس و وفقاً للأهداف و استراتيجية "بنك التنمية الصناعية" المعتمدة .
- 14) التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة و كاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة و تحقيق الرقابة الفعالة و تقديم المشورة.
- 15) الإشراف على تنفيذ المبادرات الإستراتيجية و الإستثمارات.

فيما يخص تولى رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي يعود ذلك للأسباب التالية :

- 1) وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي في أغسطس 2011، تم إجازة تولى رئيس مجلس إدارة البنك منصب المسئول التنفيذي الرئيسي.
- 2) "بنك التنمية الصناعية" غير مدرج ببورصة الأوراق المالية ، و يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء، أي أنه لا يوجد لتعارض في المصالح عند تولى رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي ، كما أن للبنك جمعية عامة و تتولى الجمعية العامة للبنك بصفة خاصة مايلي: - إقرار القوائم المالية و توزيع الأرباح ، تعديل النظام الأساسي تقرير إندماج البنك أو تقسيمه ، و لا يكون القرار الصادر نافذاً إلا بعد موافقة مجلس الوزراء ، و اعتماد الموازنة التقديرية.
- 3) يتبع "بنك التنمية الصناعية" تعليمات الحوكمة حيث أن أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين مما يقلل ذلك من احتمالات تركيز السلطة و هيمنة شخص أو أكثر دون باقي الأعضاء على عملية إتخاذ القرار كما تم تطبيق التعليمات بشأن تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و التي يرأسها و تتشكل أغلب أعضاؤها من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين و ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة البنك لإتخاذ القرار المناسب بشأنها .

نائب رئيس مجلس الإدارة

من مهام نائب رئيس مجلس الإدارة العمل بشكل وثيق مع رئيس مجلس الإدارة في وضع و تنفيذ إستراتيجية و أهداف البنك وكذلك القيام بالمهام و المسؤوليات المنوط بها طبقاً للهيكل الموضوع و المعتمد ، و في حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بدور منصب رئيس المجلس و ذلك بناء على تفويض كتابي محدد المهام و المدة مقدم من قبل رئيس مجلس الإدارة .

خامسا : أمين سر المجلس

يتولى أمانة سر المجلس الأستاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، حيث يضمن أمين سر المجلس توافر المعلومات و يحقق التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة ، كما يتولى مسئولية التنسيق مع إدارة الإلتزام و الحوكمة في كافة الأمور المتعلقة بالحوكمة و تقديم المساعدة لها و لجميع الأعضاء في أداء مهامهم.

تشمل الواجبات و المهام الرئيسية المسندة إلى أمين سر المجلس مايلي:

- (1) الإعداد لإجتماعات المجلس و الموضوعات التي تطرح في الجلسة (الأجندة) و تحضير المعلومات و التفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات و إرسالها إلى أعضاء المجلس في وقت كافي قبل الإجتماع.
- (2) متابعة تنفيذ قرارات المجلس في إطار الآلية الموضوعة لذلك.
- (3) حفظ و توثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس و الموضوعات المعروضة عليه ، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- (4) التنسيق مع مدير إدارة الإلتزام و كذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- (5) التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة.
- (6) التنسيق مع لجنة الحوكمة و الترشيحات في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء و اللجان.
- (7) العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات و أنشطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، و ذلك في حدود مسئولياته و دون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- (8) تسجيل الحضور في الإجتماعات و ذكر ما إذا كان الحضور فعليا، أو من خلال الإتصال الهاتفي، أو الإتصال عبر الفيديو.
- (9) في حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس الإدارة في الإجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتعين عليه التأكيد في بداية الإجتماع على إستلامه كافة المستندات و جدول أعمال الإجتماع و إعداد الرابط الإلكتروني للعضو من قبل قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- (10) إعداد محاضر الإجتماعات و توقيعها و إرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لإعتمادهـا- سواء الحاضرين فعليا أو المشاركين عبر وسائل الإتصال، ، و في حالة وجود أية تعليقات أو تعديلات من قبل أي من الأعضاء، يقوم أمين سر المجلس بتعديل المحضر و تقديمه في صيغته النهائية إلى الجلسة التالية لإعتماده من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

سادسا : ميثاق مجلس الإدارة

بناءً على توصيات لجنة الحوكمة و الترشيحات ، قامت إدارة الإلتزام و الحوكمة بإعداد ميثاق مجلس الإدارة و الذي يعتبر بمثابة الإطار التفصيلي لواجبات و إلتزامات مجلس الإدارة و الذي شمل الإلتزامات و المحظورات الناشئة على البنوك و أعضاء مجالس إدارتها وفقا لما جاء بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 و أيضا تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري.

تم إعتقاد الميثاق من مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 أغسطس 2021.

سابعاً : اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تدعم لجان مجلس الإدارة مهام المجلس بحيث يتم تحديد مهام كل لجنة و تفويض الصلاحيات الخاصة بها من قبل مجلس الإدارة ، كما تم تشكيل اللجان بأغلبية الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة من ذوي الخبرات المطلوبة لكل لجنة .

تم إعادة تشكيل لجان المجلس بجلسة مجلس الإدارة المنعقدة بتاريخ 27 يوليو 2021 و ذلك بعد إنضمام كلا من السيد الأستاذ / محمد محمود فتحى و السيد اللواء / نشأت محمد مرتضى كأعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين فى 11 يوليو 2021 .

أتبع "بنك التنمية الصناعية" قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 و تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزى فى أغسطس 2011 فيما يخص تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المتبعة فى تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و عدد مرات إنعقادها ، و فيما يلى بيان اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة التى تم تشكيلها و العمل بها خلال عام 2021 .

(1) لجنة المراجعة

تتشكل لجنة المراجعة من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين ، و تم إنعقاد 9 جلسات خلال عام 2021 .

عدد مرات الحضور	الصفة	العضو
9	رئيس اللجنة	السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر
9	عضواً	السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى
6	عضواً (حتى 2 أغسطس 2021)	السيد/ على محمود محمد شلبى
3	عضواً (من 2 أغسطس 2021)	السيد/ محمد محمود فتحى محمد أحمد عوض

إختصاصات اللجنة:

تشمل إختصاصات لجنة المراجعة و فقا لما جاء من تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي 2011 و ما أتبعها من تعليمات مايلي:

- (1) الموافقة على السياسات المالية و المحاسبية المتبعة.
- (2) إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و تحديد إتعابهما و النظر فى الأمور المتعلقة بإسئالتهما أو إقالتهما و بما لا يخالف أحكام القانون و قانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- (3) الإتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.
- (4) إبداء الرأي فى شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية و لها تحديد الأتعاب المقدره عنها و بما لا يخل بمقتضيات إستقلالها.
- (5) دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
- (6) الإطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها و التأكد من إتساقها مع بيانات القوائم المالية و قواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- (7) التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية و الخارجية و التأكد من عدم وجود قيود تعوق الإتصال بين مدير التفقيش الداخلي و مراقبي الحسابات و كل من مجلس الإدارة و لجنة المراجعة.
- (8) مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية و إقرارها
- (9) مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع المراجعة الداخلية بما فى ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك و مدى الإلتزام بما ورد بها و كذا متابعة توصيات هذه الإدارة و مدى إستجابة إدارة البنك لها و يقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بالبنك برفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة.
- (10) مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول من الإلتزام بالبنك و خاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك و التعليمات التى يصدرها البنك المركزي و مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام

- بالمعايير و الضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي و التحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- 11) دراسة المعوقات التي تواجه عملية المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الإلتزام و إقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- 12) مناقشة الإدارة التنفيذية في خطط العمل.
- 13) التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاماً رقابياً و إتخاذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- 14) النظر في التقارير المعروضة من وحدة حماية حقوق العملاء فيما يتعلق بالشكاوي الواردة من القنوات المختلفة لخصر شكاوى العملاء و الشكاوى الواردة من الجهات الرقابية.
- 15) مراجعة تقرير إدارة التفتيش الداخلي للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة و مستوى تأهيل المسئول عن الإلتزام بالبنك و مستويات تدريبهم و تأهيلهم
- 16) مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام بالمعايير و الضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي و التحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- 17) التأكيد على موافاة البنك المركزي المصري بصفة ربع سنوية من التقارير الصادرة عن إجتماع اللجنة و الذي يتضمن أهم الملاحظات و الإجراءات المتخذة أو أية موضوعات ذات أهمية.
- 18) دراسة ملاحظات البنك المركزي و الجهاز المركزي للمحاسبات الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك و ملاحظاته على القوائم المالية للبنك و إبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- 19) دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات.
- 20) مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير المراجعة الداخلية و المسئول عن الإلتزام بالبنك و مراقبي الحسابات و المسئولين المختصين و كذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.

كما تمت موافقة مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 أكتوبر 2021 لإضافة بعض الإختصاصات للجنة

المراجعة وذلك إستيفاء لملاحظات مراقبي الحسابات و تشمل الآتي:

- 1) التحقق من كفاية الخسارة الإئتمانية المتوقعة (خسارة الإضمحلال) المحددة من قبل البنك و التأكد من كفايتها عند إصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية .
- 2) يتعين أن تقوم لجنة المراجعة بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحلها و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق .
- 3) مراجعة تقرير التقييمات الخارجية للمراجعة الداخلية External Quality Assurance وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري عام 2018.
- 4) التأكد من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك و رفع تقارير دورية للمجلس عن أية تجاوزات و متابعة مدى الإلتزام بالإجراءات التصحيحية لمعالجة تلك التجاوزات.

(2) لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين بالإضافة إلى عضو تنفيذي، و تم إنعقاد 12 جلسة خلال عام 2021 .

عدد مرات الحضور	الصفة	العضو
12	رئيس اللجنة - غير تنفيذي	السيد/ على محمود محمد شلبي
5	عضواً - غير تنفيذي (حتى 2 أغسطس 2021)	السيد/ ياسر حسين عاصم فوزي
12	عضواً - غير تنفيذي	السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر
11	عضواً - تنفيذي	السيد/ حمدي محمد إسماعيل عزام
5	عضواً - غير تنفيذي (من 2 أغسطس 2021)	السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف

خلال عام 2021 أتمدت لجنة المخاطر سياسة مخاطر التجزئة المصرفية و كذلك تم إعتداد تقرير ال ICCAP 2020 .

إختصاصات اللجنة:

- (1) يعرض على اللجنة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر و يقع على عاتق الإدارة العليا للبنك مسؤولية وضع هيكل ووظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها ووضع التوصيات بشأنها قبل إعتماده من مجلس الإدارة.
- (2) مراجعة التقارير الدورية الواردة إليها مباشرة من إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك و حجمها و أنشطة إدارة المخاطر.
- (3) مراجعة السياسة الائتمانية للإعتماد ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.
- (4) الإشراف على أداء و تنفيذ مهام إدارة المخاطر بالبنك و متابعة مدى الإلتزام بالإستراتيجيات و السياسات المشار إليها في البند التالي من خلال التقارير المرسله لها من إدارة المخاطر ورفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة. هذا إلى جانب مراقبة مدى إلتزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعه من قبل لجنة بازل و المتعلقة بمخاطر الإئتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية و غيرها.
- (5) تقديم المقترحات بشأن الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال و إدارة السيولة و مخاطر الإئتمان و السوق و المخاطر التشغيلية و مخاطر الإلتزام و السمعة و أية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) و على مجلس إدارة البنك الموافقة و التصديق عليها بعد إدخال قد ما يراه من تعديلات.
- (6) التقييم الدوري لسياسات وإجراءات عمل وحدود لإدارة المخاطر و التي تتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك و إستراتيجيته.

كما تمت موافقة مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 أكتوبر 2021 لإضافة بعض الإختصاصات للجنة

المخاطر وذلك إستيفاء لملاحظات مراقبي الحسابات و تشمل الآتى:

- (1) مراجعة عملية إدارة مخاطر التشغيل بصورة مستمرة .
- (2) يتعين أن تقوم لجنة المخاطر بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحلها و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- (3) القيام بمراجعة التقييم الربع سنوي المعد من مجموعة المخاطر لجميع مخاطر البنك ، و على الأخص مخاطر استثماراته ومحفظه الائتمان وما تم من إجراءات في شأنها ، و عليه اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض هذا التقييم على لجنة المخاطر ويعتمد من مجلس إدارته في أول اجتماع تال لهذا التقييم .
- (4) التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك من مراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل و التسهيلات المقدم لهم بشكل دوري ، و تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم .

(3) لجنة الحوكمة و الترشيحات

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وفقا لتعليمات الحوكمة المتبعة ، و تم إنعقاد 3 جلسات خلال عام 2021.

عدد مرات الحضور	الصفة	العضو
3	رئيس اللجنة	السيد/ علي محمود محمد شلبي
2	عضو أ (حتى 2 أغسطس 2021)	السيد/ ياسر حسين عاصم فوزي
2	عضو أ (حتى 2 أغسطس 2021)	السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر
1	عضو أ (من 2 أغسطس 2021)	السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض
1	عضو أ (من 2 أغسطس 2021)	السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف

إختصاصات اللجنة:

- (1) مراجعة التقرير الدوري للموقف التنفيذي لإجراءات و قواعد الحوكمة داخل البنك و المعد من قبل ادارة الإلتزام

- (2) مراجعة التقرير السنوي للبنك و بالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح و غيرها من البنود التي تخص الحوكمة
- (3) المراجعة الدورية للقرارات و التعليمات التي تصدر من الجهات الرقابية بشأن قواعد و ممارسات الحوكمة و رفع التوصيات الي مجلس الادارة في شأن التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير و تطبيق المعايير و الممارسات الجديدة
- (4) دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري بشأن نظام الحوكمة و اخذها في الاعتبار و الإشراف على تطبيقها
- (5) التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك
- (6) اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة
- (7) دراسة ما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين و كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين او تجديد عضوية او استبعاد احد الاعضاء
- (8) حفظ توثيق و متابعة التقارير الخاصة بتقييم اداء المجلس

(4) لجنة المرتبات و المكافآت

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ، و تم إنعقاد 7 جلسات خلال عام 2021.

عدد مرات الحضور	الصفة	العضو
7	رئيس اللجنة	السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى
5	عضواً (حتى 2 أغسطس 2021)	السيد/ عبد الحليم محمد إبراهيم عمر
1	عضواً (من 2 أغسطس 2021)	السيد/ محمد محمود فتحي محمد أحمد عوض
7	عضوا	السيد/ على محمود محمد شلبي

إختصاصات اللجنة:

- (1) تكون اللجنة مسؤولة مسؤولة مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك و تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس علي أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات و البدلات و المزايا العينية و أسهم التحفيز و أية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- (2) الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر و إدارة الائتزام و المراجعة الداخلية) من حيث الإثابة و تُحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
- (3) تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة و مراجعة مستوي المرتبات الممنوحة من البنك و مقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك علي استقطاب أفضل العناصر و الاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية و دعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- (4) تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة و مكتوبة فيما يخص المرتبات و المكافآت بالبنك و يتم مراجعتها دورياً و إعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوي المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها. و يتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها و يتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت و المرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، و على أن يشمل ذلك المرتبات و البدلات و المزايا العينية و أسهم التحفيز و أية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- (5) التأكد من الإفصاح علي ملخص سياسة المكافآت لدي البنك في التقرير السنوي.
- (6) و تأخذ اللجنة في اعتبارها عن القيام بإعمالها ما يلي :
 - أ. أن يتم اخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدي وضع سياسات المرتبات و المكافآت و بالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس و الإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط .
 - ب. عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل .
 - ت. إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك علي تدعيم القاعدة الرأسمالية

ث. تحديد حجم الأجر المتغيرة مع إمكانية وضع حد أقصى لها وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناء على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر .

ج. في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية يجب أن تكون وفقا للمستوي الوظيفي مع وضع حد ادني للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.

ثامنا : الإلتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري

(1) إستقلالية الأعضاء و حقوق المساهمين

- وفقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 و تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في 2011 و النظام الأساسي للبنك ، يتألف مجلس إدارة "بنك التنمية الصناعية" من أعضاء تنفيذيين (عضوين) و غير تنفيذيين (خمس أعضاء).
- و إلتزاماً بتعليمات الحوكمة بخصوص مراعاة وجود عضو لتمثيل الأقلية من المساهمين ، تم خلال عام 2021 قبول ترشح السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى عبد اللطيف – ممثلاً عن صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام و الخاص لينضم الى مجلس الإدارة فى 11 يوليو 2021.
- لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة أية مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي عقد مع "بنك التنمية الصناعية" أو أي من شركاته التابعة أو أي تضارب جوهري في المصالح.
- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصفته الشخصية ، أن يجمع مع عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة منح إئتمان، أو أن يقوم بأي عمل من أعمال الإدارة أو الإستشارة في أي منهما.
- يحظر على "بنك التنمية الصناعية" تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات إئتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس و أعضاء مجلس إدارته و مراقبي حساباته أو أزواجهم/زوجاتهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، أو لأي جهة يكون هؤلاء أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها و لهم سيطرة فعلية عليها، أو أعضاء في مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية.

(2) سياسة التعامل مع الأطراف المرتبطة و تعارض المصالح

- ضوابط التعامل على حسابات الموظفين : وضعت إدارة الإلتزام و الحوكمة الضوابط الخاصة لتعاملات السادة الموظفين على حساباتهم بالبنك ضمان إلتزام الموظفين بإستخدام حساباتهم في حدود الأغراض المحددة لها، و منع تضارب المصالح بين الموظفين و عملاء البنك وكذلك الموظفين فيما بينهم ، تماشياً مع تعليمات حوكمة البنك ، كما أنه لا يجوز نهائياً أن يقوم الموظف بإجراء أو امر / معاملات على حساباته الشخصية أو حسابات أقاربه حتى الدرجة الثالثة.

- إدارة تعارض المصالح: خلال عام 2021، تم إعتقاد سياسة تعارض المصالح ضمن سياسة الحوكمة، و التي تهدف إلى حماية مصالح البنك من خلال إدارة تعارض المصالح المحتملة مع أعضاء مجلس الإدارة و/أو موظفي البنك و/أو الأطراف ذات الصلة.

- تشكيل اللجان الإدارية : يتم تشكيل اللجان الإدارية وفقاً للوائح الداخلية للبنك اخذاً في الأعتبار التأكيد من عدم وجود أي تعارض مصالح أو تركيز سلطة ضمن أعمال اللجان و يتم مراجعة تشكيل اللجان الإدارية قبل إعتقادها من رئيس مجلس الإدارة عن طريق ادارة الألتزام و الحوكمة .

- الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل: خلال عام 2021 ، قامت إدارة الإلتزام و الحوكمة بوضع سياسة خاصة لحماية الشخص الذي قام بالإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية و ذلك لضمان تشجيع العاملين على المبادرة بالكشف عن المخالفات و الإبلاغ عنها ، مع توفير الحماية اللازمة لهم و ضمان السرية التامة على أن تتم عملية الإبلاغ بناءً على مستندات أو معلومات محددة و دون

انتهاك لأية قواعد أخلاقية متعارف عليها بالبنك ، ويجب أن تؤكد القيم المتبعة بالبنك الأهمية البالغة لضرورة المناقشة الصريحة للمشاكل التي تظهر في نطاق العمل والتي ينبغي تناولها في الوقت المناسب ، كما تم إعداد و تعميم نموذج الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل على كافة قطاعات و فروع البنك.

(3) تعديل النظام الأساسي

تطبيقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ سبتمبر 2018 و التي نصت على إمكانية مشاركة الأعضاء في إجتماعات مجالس إدارات البنوك من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو على أن يتضمن النظام الأساسي للبنك إمكانية المشاركة في الإجتماعات من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو، تم الحصول على الموافقة من البنك المركزي و الجمعية العمومية غير العادية على عمل التعديل اللازم لمواد النظام الأساسي للبنك و المتعلقة بإنعقاد إجتماعات مجلس الإدارة من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو .

(4) إعتداد سياسة الحوكمة

قامت ادارة الألتزام و الحوكمة بالتنسيق مع لجنة الحوكمة و الترشيحات بإعداد سياسة الحوكمة وفقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 149 لسنة 2020 و تعليمات حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي في أغسطس 2011 ، و تم إعتداد السياسة من مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في 1 إبريل 2021 .

(5) إستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية و إدارة الألتزام

وفقاً لما جاء بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي 2011 ، بضرورة أن يجتمع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع المراجعين الخارجيين – بدون الإدارة العليا - بحضور رئيسي إدارة المراجعة الداخلية و إدارة الألتزام على الأقل مرة سنوياً ، تم الدعوة لإنعقاد إجتماع مع المراجعين الخارجيين بحضور رئيسي إدارة المراجعة الداخلية و إدارة الألتزام في 15 ديسمبر 2021 .

تاسعا : تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك

- يتولى مجلس الإدارة مسئولية إرساء و مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك. وترفع للمجلس محاضر الإجتماعات و التقارير التي تحدد الموضوعات الهامة التي تتعلق بكفاية سياسات و إجراءات إدارة المخاطر من خلال لجنة المراجعة و لجنة المخاطر ، بالإضافة إلى التقارير و التوصيات الصادرة من لجنة الحوكمة و الترشيحات و لجنة المرتبات و المكافآت.
- تقع مسؤولية وضع نظام رقابة داخلية فعال و المتابعة اليومية لنظم الرقابة الداخلية على عاتق الإدارة العليا و ذلك تحت إشراف مجلس الإدارة للتأكد من موضوعية القرار و تجنب تعارض المصالح.
- هناك فصل بين مهام مسئول و وظائف الرقابة الداخلية للبنك و يتم تنفيذ الأعمال بإستقلالية عن بعضهم البعض ، كما أنه يوجد إتصال مباشر بين كلاً من وظائف الرقابة الداخلية و مجلس إدارة البنك و الإدارة العليا.
- هناك تعاون دائم و مساندة بين المراجعين الداخليين و الخارجيين للبنك و كذلك وظائف الرقابة الداخلية و يتم إستخدام نتائج أعمال إدارات الرقابة الداخلية و تقارير المراجعين للبنك لتحقيق الإستفادة المثلى لمصلحة و تطوير أعمال البنك.
- **مراقبي الحسابات بنك التنمية الصناعية:**
 - يتولى مراجعة حسابات "بنك التنمية الصناعية" كلاً من الجهاز المركزي للحسابات و مكتب زروق و السلاوي .
 - يعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.
 - يلتزم مراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:
 - 1- الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.

- 2- قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته.
- 3- وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.

تشمل إنجازات "بنك التنمية الصناعية" لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2021 الآتي:

الإلتزام و الحوكمة و حماية حقوق العملاء :

- 1) توافر وظيفة الإلتزام قوية لدى "بنك التنمية الصناعية" تكون عاملاً مساعداً في الحفاظ على إطار تنظيمي قوي يحمي السمعة الجيدة للبنك .
- 2) تركز إستراتيجية الإلتزام لدى "بنك التنمية الصناعية" على الإدارة الفعالة لوظيفة الإلتزام، وذلك للتأكد من أن جميع الأعمال تتماشى مع جميع المتطلبات والتعليمات الرقابية ، مما يؤدي إلى المحافظة على سمعة البنك ومصداقيته و على مصالح المساهمين و المودعين و العاملين بالبنك و توفير الحماية من العقوبات.
- 3) كما تسهم إدارة الإلتزام ب"بنك التنمية الصناعية" في درأ مخاطر عدم الإلتزام ، و بوجه خاص المخاطر النظامية و مخاطر السمعة و مخاطر العقوبات المالية، و توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية ، و إيجاد الآليات و الإجراءات التي تكفل مواجهة الجرائم و بوجه خاص مسؤولياتها عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المحافظة على القيم و الممارسات المهنية داخل البنك.
- 4) يتم التواصل بين إدارة الإلتزام و الحوكمة وبين كافة إدارات و فروع البنك بصفة يومية ودائمة ، كما يتم الرد على كافة إستفسارات الزملاء في كافة الإدارات و الفروع ، ويتم نشر تعليمات بصفة دورية بأي مستجدات ترد من الجهات الرقابية و أيضا أي تعليمات تخص أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.
- 5) في مجال تدريب العاملين و إطلاعهم على أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، و بسبب فيروس كورونا و كإجراء احترازي لمواجهة الفيروس تم تدريب العاملين عبر الإنترنت عن طريق المعهد المصرفي و إدارة الإلتزام و الحوكمة بالبنك و تم تدريب 428 موظف بنسبة 62% من موظفي البنك خلال عام 2021.
- 6) تم خلال عام 2021، مراجعة المنتجات المصرفية والخدمات والسياسات والإجراءات المستحدثة لضمان تطابقها مع المعايير التنظيمية والتعليمات الرقابية والقوانين وما يرتبط بها من جوانب الإلتزام.
- 7) قامت إدارة الإلتزام و الحوكمة بالتواصل مع البنك المركزي المصري للحصول على الموافقات اللازمة لإصدار المنتجات الجديدة و لتعديل سمات المنتجات القائمة و كذلك في حالة إصدار البطاقات المصرفية أو أي خدمة أخرى.
- 8) تم الحصول على موافقة البنك المركزي اللازمة لتفعيل الإستعانة بجهات الإسناد الخارجي.

التعامل مع شكاوى العملاء و وحدة حماية حقوق العملاء

خلال عام 2021 ، تم تطوير الإطار التنظيمي لوحدة حماية حقوق العملاء وذلك لضمان حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية والحفاظ على سرية البيانات .

تتمثل مهام وحدة حماية حقوق العملاء مايلي:

- 1) تحديث وتطوير طرق حل الشكاوى والرد على الاستفسارات وتلبية متطلبات تعليمات حماية حقوق العملاء.
- 2) حماية سرية معلومات وحقوق العملاء لدى البنك.
- 3) رفع مستوى الخدمة بكل الطرق المتاحة في كافة القطاعات/ الإدارات/ الفروع/ مراكز الأتصال.
- 4) دراسة وتحليل الشكاوى للحد من احتمالية تكرارها.
- 5) حل جميع الشكاوى الواردة بأنواعها (خطابياً – الكترونياً - هاتف محمول إلخ).
- 6) التأكد من التزام كل القطاعات والإدارات والفروع المعنية بدراسة وحل الشكاوى جذرياً وضمان ارضاء العملاء.
- 7) التأكد من قدرة العملاء على الاطلاع بشكل مناسب وفعال على إجراءات تقديم الشكاوى وأن هذه الإجراءات متواجدة في متناول يد العملاء و تتمتع بالسهولة والاستقلالية والمساءلة، بالإضافة إلى

سرعة وفعالية التنفيذ طبقا لما يرد بدليل التوعية الخاص بوحدة حقوق العملاء التأكيد على توعية العملاء و متابعة الشكاوي.

وقام فريق عمل حماية حقوق العملاء بالمهام الآتية خلال 2021 :

(1) تعميم التعليمات الخاصة برفع وعي العملاء ضد مخاطر الإحتيال و القرصنة على موظفي خدمة العملاء بكافة فروع البنك وذلك لتوعية العملاء بخصوص مايلي :

- تجنب الوقوع في الإحتيال المالي عن طريق إتزامه بتدابير من بينها عدم التهاون في المحافظة على المعلومات الشخصية والبيانات البنكية والكشف عنها للآخرين من غير المخولين للحصول عليها.
- المحافظة على الأرقام السرية الخاصة بالبطاقات البنكية وعدم إفشائها للآخرين
- استخدام أرقام سرية للبطاقات البنكية عشوائية وغير متسلسلة أو مكررة، وتغيير الأرقام السرية للبطاقات البنكية دورياً وخاصة عند الرجوع من السفر من الخارج
- التأكد من موثوقية ومصداقية مواقع التسوق الإلكتروني وأنها آمنة معلوماتياً
- إبلاغ البنك فوراً عند فقدانهم لبطاقتهم البنكية أو الائتمانية و كذلك محاولات الوصول للمعلومات من الأشخاص غير المصرح لهم .

(2) إرسال الرسائل التحذيرية التوعوية عبر رسائل و خدمات صوتية ويتم توزيعها من خلال قنوات التواصل الإجتماعي مع عملاء البنك ، بالإضافة للموقع الإلكتروني للبنك وشاشات العرض بالفروع و بكشوف حسابات العملاء و يتم تكرار ذلك بصفة دورية و كلما لزم الأمر .

(3) تم فحص 682 شكوى و تم إستقبالها من القنوات الآتية:

- مركز الإتصال
- البريد الإلكتروني
- صناديق الشكاوي
- الموقع الرسمي للبنك
- مواقع التواصل الإجتماعي
- زيارة وحدة حماية حقوق العملاء

(4) و تحقيقا لمعيار الإستجابة و التواصل تم تصميم سجل على نظام إكسيل يسمح بتسجيل كافة الشكاوى وتحديد الرقم المرجعي وكذلك تحديد وقت خاص للفترة الزمنية لحل الشكاوى يدوياً.

(5) يلتزم مسئولو وحدة حماية حقوق العملاء بمبدأ الحيادية و إجراء الفحص الدقيق لكشف السبب الحقيقي لحدوث الشكوى سواء كان بسبب خطأ من احد العاملين بالبنك او بسبب قصور بالإجراءات أو نظم العمل.

(6) تم الإنتهاء من نظام الشكاوي الخاص بالبنك المركزي المصري وتم تدريب كافة موظفي وحدة حماية حقوق العملاء علي كيفية العمل عليه كما تم تحميل بيانات الشكاوي الخاصة بعام 2021.

(7) إعتداد الدليل الخاص بوحدة حماية العملاء خلال عام 2021 و تم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك مع توضيح آلية أستلام شكاوي العملاء والإطار الزمني اللازم لها.

قطاع المراجعة الداخلية و التفتيش

- 1) يقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بفحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الحوكمة وأساليب إدارة المخاطر وكذا تقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات المعتمدة والضوابط الداخلية المعمول بها، وذلك بالنسبة لكافة إدارات وفروع البنك وعملياته، وتكون المراجعة إما في صورة مراجعة دورية من خلال الزيارة الميدانية أو تكاليفات في أمور تتعلق بالاحتيايل أو عدم الالتزام أو من خلال منظومة الرقابة الداخلية بالبنك.
- 2) يتم إعداد خطة مراجعة سنوية مستندة على منهجية تقدير المخاطر (Risk Assessment) حيث يتم توزيع نطاق المراجعة إلى وحدات/ مجموعات وفقاً لطبيعة الأعمال المنفذة وذلك لتحديد المخاطر المرتبطة وتعظيم القيمة المضافة من عملية المراجعة، فضلاً عن تحديد الأولويات وفقاً لتصنيف المخاطر الذي يتضمن العديد من المعايير ومنها حجم المعاملات، آخر تقييم للمراجعة، المتغيرات المرتبطة بالأعمال المنفذة، ... إلخ .
- 3) ويقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بإصدار تقرير نهائي بعد كل عملية مراجعة للفروع أو الإدارات، ويتم إرساله إلى مديري الإدارات / الفروع محل الفحص والإدارة العليا. ويتضمن التقرير مستوى المخاطر وتقييم المراجعة، كما يتضمن التقرير أيضاً الخطوات التصحيحية المتفق عليها والمسئول عن التصويب والتاريخ المستهدف، ويقوم قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بالمتابعة الدورية حتى يتم استيفاء الملاحظات.
- 4) تم تحديث الهيكل التنظيمي للقطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات، وتم تحديد احتياجات القطاع من الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى يتم صقل خبرات ومهارات فريق المراجعة بالدورات والبرامج التدريبية لمواكبة المستجدات التي طرأت في مجال المراجعة تماشياً مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في أغسطس 2011.
- 5) تم إعداد ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية (Audit Charter) وتم اعتماده من لجنة المراجعة ومجلس إدارة البنك. ويحدد ميثاق المراجعة " الحقوق والمسئوليات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية، كما يحدد الأهداف ونطاق العمل المنوط بقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش وموقعه في الهيكل التنظيمي للبنك، فضلاً عن مسؤوليات كل من الإدارة العليا ورئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش والمراجعين القائمين بأعمال المراجعة " ويتم تحديثه دورياً كل عام أو كلما دعت الحاجة لذلك ليأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات التي تطرأ في هذا الشأن.
- 6) يتم تعزيز البيئة الرقابية بالبنك وإرساء الثقافة الرقابية، وتقوية التعاون وتطوير نهج الشراكة مع أصحاب المصالح، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف، وتعظيم القيمة المضافة من خدمات المراجعة.
- 7) تم إعداد دليل إجراءات المراجعة الداخلية وتم اعتماده من لجنة المراجعة وهو يعتبر وثيقة منهجية للأعمال الواجب إتباعها عند تنفيذ مهام المراجعة بالبنك، والهدف من هذه الإجراءات الاسترشادية هو وضع مجموعة من المعايير الأساسية لاستخدامها من قبل العاملين بالقطاع.

مجموعة المخاطر

إدارة مخاطر التشغيل :

- خلال عام 2021 ، قامت إدارة مخاطر التشغيل بالإنتهاء من كافة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر التشغيل ، إستمرارية الأعمال و مخاطر الإحتيال.
- تم خلال العام تحديد / تقييم المخاطر الكامنة للعناصر التالية :
 - وحدات الأعمال حتى ديسمبر 2021.
 - العقود المبرمة مع جهات الإسناد الخارجى وموردى الخدمات.
 - السياسات و إجراءات العمل.
 - الخدمات والمنتجات البنكية.
- كما تم تفعيل أدوات قياس مخاطر التشغيل الأساسية و التي تضمنت الآتي :
 - قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية.
 - التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية.
 - مؤشرات المخاطر.
- وفي سبيل نشر ثقافة مخاطر التشغيل و إستمرارية الأعمال و زيادة الوعي تم عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالبنك.
- تم خلال عام 2021، الإنتهاء من إعداد خطط إستمرارية الأعمال لكافة وحدات الأعمال الحيوية داخل البنك.
- إستكمالاً للإجراءات الإحترازية المتخذة من قبل مصرفنا في مواجهة جائحة كورونا – COVID 19 فقد قامت إدارة مخاطر التشغيل بإعداد خطة إستمرارية الأعمال طبقاً لإستراتيجية الإزاحة "Displacement" طبقاً للتصورات التالية "Business Scenarios":
 - إخلاء مبنى المركز الرئيسي "كايروسنتر" أثناء ساعات العمل.
 - صدور قرار بغلاق مبنى المركز الرئيسي "كايروسنتر" قبل ساعات العمل.
- تم تفعيل وحدة مخاطر الإحتيال ضمن الهيكل الإداري لمخاطر التشغيل وبما يشمل مهام الإحتيال المستندي / المدفوعات الإليكترونية .
- تم إنشاء القوائم السلبية لحالات / إشتباهات و التي تتضمن العملاء والشركات والموظفين والموردين المتورطين والمشتبه في تورطهم بحالات احتيال.

إدارة مخاطر السوق:

- خلال عام 2021 ،تم إعداد وإعتماد سياسة مخاطر السوق لمصرفنا وذلك للعمل نحو التحديد والفصل بين مسؤوليات وسلطات المسؤولين بالإدارات المعنية ذات الصلة .
- تحديث سياسة مخاطر السيولة ،و سيتم إعتمادها خلال عام 2022 ، و الت تتضمن تحديث للحدود الداخلية لمصرفنا لتتماشى مع التطور و النمو لمصرفنا و ظروف السوق المالى المستجدة.
- وضع وإعتماد مستويات المخاطر المقبولة لمخاطر السوق لمصرفنا Market Risk Appetite

1- مستويات المخاطر المقبول F.X Risk Appetite

2- تحديد مستويات المخاطر المقبول IRRBB Risk Appetite

3- تحديث حدود مستويات المخاطر المقبول LCR – NSFR Risk Appetite

- إعتماد الإطار العام لإختبارات التحمل لمخاطر السوق Market Risk Stress Test Framework

1- مخاطر السيولة Liquidity Stress Test

2- مخاطر أسعار الصرف FX Stress Test

3- مخاطر أسعار العائد IRR Stress Test

- إستحداث منهجية لمراقبة مخاطر السيولة / ومخاطر التركيز في مصادر الأموال لمصرفنا تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق والتي تساعد على قياس ومراقبة تلك المخاطر كما تساعد على التنبؤ بالنسب الرقابية ، ويتم عرضها على القطاعات المعنية بجانب تطوير مجموعة من التقارير لعرضها على الإدارة العليا.
- التنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وتحديث البرامج المستخدمة في تحديد وقياس ومراقبة أسعار العائد من خلال IRR .
- إستحداث مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق لقياس و مراقبة مخاطر أسعار الصرف.
- خلال عام 2021 ، تم إستحداث دور وحدة مخاطر السيولة التابعة إداريا لإدارة مخاطر السوق.

إدارة أمن المعلومات:

مع تزايد بيئة التهديدات الإلكترونية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة إلى الهجمات التي تستهدف البيانات المالية والشخصية للعملاء ، لذلك يلتزم فريق أمن المعلومات في " بنك التنمية الصناعية" بإجراء التقييمات المستمرة للمشهد الحالي للتهديدات، ويعمل مع كافة فروع و إدارات البنك لضمان حماية المعلومات المالية و الشخصية من التهديدات الناشئة و المحتملة .

وقام فريق عمل امن المعلومات بالمهام الآتية خلال 2021 :

- تفعيل دور أمن المعلومات مع المراقبة الأمنية للأنظمة المعلوماتية على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.
- وجود ضوابط للصلاحيات العليا للأنظمة.
- تطبيق منهجية الدفاع فى العمق (DID) من خلال طبقات الدفاع للشبكة والبنية التحتية لتكنولوجيا و أمن المعلومات.
- تطوير أنظمة إدارة مخاطر للثغرات الأمنية.
- رفع مستوي الوعي الأمني لكافة موظفى البنك بتدريبات توعوية بأمن المعلومات بتقنية التعلم الإلكتروني.
- إنشاء وحدة الأمن السيبرانى (قسم SOC) لإدارة التعامل مع الحوادث الأمنية.
- تطوير وانشاء سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- الأستمرار فى الإمتثال مع الضوابط الأمنية للبنك المركزي المصري.

عاشراً : الإدارة العليا و الهيكل التنظيمي

- يتبع "بنك التنمية الصناعية" أفضل الممارسات في تطبيق الحوكمة و ذلك من خلال فتح كافة قنوات التواصل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا بالبنك حيث يعتبر التعاون بين المجلس و الإدارة العليا من أهم ركائز الحوكمة الفعالة و هناك فصل واضح في الواجبات و المسؤوليات في الهيكل التنظيمي للبنك.
- يتحمل مجلس الإدارة و الإدارة العليا مسؤولية وضع و تدعيم المعايير المهنية و الأخلاقية و تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية في البنك.
- وفقاً للمادة (121) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 ، يلتزم المسؤولون الرئيسيون ببنك التنمية الصناعية بممارسة أعمالهم طبقاً للمبادئ الآتية:
 - ✓ الإلتزام بأحكام القوانين ذات الصلة و اللوائح و التعليمات الصادرة بناءً عليه.
 - ✓ بذل العناية الواجبة لتنفيذ كافة اعمال البنك طبقاً للأصول الفنية و المهنية.
 - ✓ التعاون مع البنك المركزي بمصادقية و شفافية.
 - ✓ إبلاغ البنك المركزي عن أي مخالفات جسيمة بالبنك.
 - ✓ التحقق من أن الأعمال الواقعة في نطاق مسؤولياتهم تتم بكفاءة و فاعلية طبقاً للقوانين و اللوائح و التعليمات المعمول بها.
 - ✓ مراعاة أن يكون تفويض مسؤولياتهم لأشخاص يتوافر لديهم الكفاءة و الخبرة و الصلاحية للأعمال المفوضة إليهم، دون إخلاء مسؤوليتهم عن تلك الأعمال.
 - ✓ بذل العناية الواجبة لحماية مصالح العملاء و معاملتهم بطريقة عادلة.
 - ✓ مراعاة الإفصاح و الشفافية في إتاحة المعلومات اللازمة للعملاء.
 - ✓ العمل على منع تعارض المصالح.
- يتمتع أفراد الإدارة العليا في "بنك التنمية الصناعية" بالخبرة و المعرفة و القدرات المهنية و التي تمكنهم من ممارسة الأعمال و القيادة الجيدة للعاملين.
- تعتبر الإدارة العليا ب"بنك التنمية الصناعية" هي المسئول الأول و الأساسي عن أداء البنك أمام المجلس ، و تتابع الإدارة العليا - كل في حدود إختصاصاته - أداء مديري إدارات و أقسام البنك فيما يتعلق بأنشطة البنك و عملياته و متابعة مدى إتساقها بإجراءات العمل و السياسات الموضوعة من قبل المجلس.

الحادى عشر : المسؤولية الإجتماعية

يوصل "بنك التنمية الصناعية" تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع المحلي لعام 2021 من خلال دعم العديد من المبادرات التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية داخل مصر ، و إستهدف البنك خلال عام 2021 القيام بدوره تجاه المسؤولية المجتمعية من خلال المشاريع التي ساهم فيها حيث إهتم بالتمويل المستدام الذى يحقق أهداف التنمية المستدامة و الإلتزام بالمعايير البيئية و الإجتماعية و مبادئ الحوكمة ، بالإضافة الى تمكين بعض الفئات خاصة المرأة و الشباب ، وكذلك الإهتمام بمجالات الصحة و التعليم ، و الحد من البطالة و التدريب و التاهيل ، و دعم المشروعات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة و دمجهم في الاقتصاد الرسمي و تعزيز فكر الشمول المالي ، بالإضافة الى المشاركة فى بعض المبادرات الموجهة لبعض الفئات و الاسر الاولى بالرعاية و ذلك على النحو التالي:-

1) المشاركة في مبادرة رواد النيل:

قام البنك بالمشاركة في مبادرة رواد النيل التي يبرعاها البنك المركزي المصري بهدف نشر الوعي وتنمية وتأهيل وزيادة قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال من الشباب، ودعم وتشجيع المنتج المحلي، وقد تمت مشاركة مصرفنا بالمبادرة من خلال رعاية حاضنة أعمال تصميم وتصنيع الاسطميات وذلك من أجل دعم وتشجيع صناعة الاسطميات داخل مصر وعدم استيرادها من الخارج وتحقيق التنمية المستدامة.

هذا وقد تمكن مركز تصميم الاسطميات (CODE2) من دعم 16 مشروعا ، ودعم 7 شركات ناشئة لتحسين تميزها التشغيلي ، وتحسين أداء منتجاتها ، وتصنيع قوالب (اسطميات) جديدة لتوسيع نطاق مبيعاتها وتقليل وقت طرح منتجاتها في السوق ، بالإضافة الى عقد تدريب لبناء قدرات 72 مهندسا مصريا في صناعة البلاستيك من التصميم الى التصنيع ، كما تم تقديم تصميم جديد لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية في مصر خلال جائحة وباء فيروس كورونا وتم تصنيع عدد 35000 قناع واقى للوجه و توزيعهم على العديد من المستشفيات والمؤسسات الصحية على مستوى الجمهورية.

2) التبرع لصندوق تحيا مصر لمواجهة تداعيات فيروس كورونا:

تم التبرع بمبلغ 5000000 جنيه لصالح صندوق تحيا مصر وذلك لمواجهة تداعيات فيروس كورونا والمساعدة من تقليل الأعباء الناتجة عن الجائحة.

3) التبرع لصندوق تكريم شهداء العمليات الحربية :

أولى البنك إهتماماً كبيراً بدعم أسر الشهداء وقد تم التبرع بمبلغ 500,000 جم لصندوق تكريم شهداء العمليات الحربية.

الثاني عشر : الإفصاح و الشفافيه

- 1) يلتزم البنك بالإفصاح وفقا للقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي ، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية و مراقبي الحسابات و ذلك لإستعراض النتائج المالية.
- 2) يلتزم "بنك التنمية الصناعية" بإخطار البنك المركزي بكل تعديل يراد إجراؤه في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي قبل عرضه على الجمعية العامة ، كما يلتزم بإخطار البنك المركزي بكل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب الترخيص تطبيقاً للمادة رقم (92) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020.
- 3) يقدم البنك للبنك المركزي بيانات شهرية وأسبوعية ويومية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية وذلك في المواعيد المحددة لذلك وطبقاً للنماذج التي تم إعدادها لذلك من جانب البنك المركزي .
- 4) يلتزم البنك بتقديم ما يطلبه البنك المركزي من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزي الحق في التفتيش والإطلاع على السجلات والحسابات ومحاضر مجلس إدارة كل بنك وجميع اللجان والنظم الآلية والوسائط الإلكترونية للبنك والشركات والجهات التابعة له داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بما يكفل تحقيق أغراضه ، كما يحق له مطالبة المساهمين الرئيسيين بأى بيانات لازمة للتحقق من استمرار توافر شروط الموافقة على طلب التملك.
- 5) يلتزم البنك بالالتزام بتصويب الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المكتبية أو التفتيش الميداني للبنك المركزي المصري و مراقبي الحسابات ، وذلك طبقاً للجدول الزمني الوارد بخطة الإجراءات التصحيحية .
- 6) يقوم "بنك التنمية الصناعية" بنشر تقارير الحوكمة السنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.
- 7) فيما يلي عرض للمعلومات الجوهرية بالنسبة للإفصاح المالي و غير المالي خلال عام 2021:-

- لم يتم توقيع أي جزء مادي على "بنك التنمية الصناعية" خلال عام 2021
- بلغت صافي أرباح "بنك التنمية الصناعية" 35867000 جنيه في نهاية عام 2021

الخاتمة

يهتم "بنك التنمية الصناعية" بإتباع معايير الحوكمة نظراً للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة و اجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم "بنك التنمية الصناعية" بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطراً من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر "بنك التنمية الصناعية" تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة لزيادة الثقة داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافية لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ "بنك التنمية الصناعية" خلال فترة 2021 (كما تم توضيحه في هذا التقرير) العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة و أيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضاً فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات و بين مجلس الإدارة و اللإدارة العليا .

و يواصل "بنك التنمية الصناعية" في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقاً للتعليمات و تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقراراً و إلتزاماً من "بنك التنمية الصناعية" بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.

رئيس مجلس الإدارة

غادة البيلي

مدير الإلتزام و الحوكمة

أحمد فتحي